اشبه ذلك تما لابد منه في تادية اصل المعنى و
كذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع و
نحوهما تما يكون بعد رعاية المطابقة والمراد
انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها
يطابق بها اللفظ مقتضى الحال لظهور ان ليس
علم المعاني عبارة عن تصور معنى التعريف والتنكير
والتقديم والتاخير والاثبات والحذف وغير
ذلك وبهذا يخرج عن التعريف علم البيان اذ ليس البحث
فيه عن احوال اللفظ من هذه الحيثية والمراد
باحوال اللفظ الامور العارضة له من التقديم
والتاخير والاثبات والحذف وغير ذلك ومقتضى
الحال بالتحقيق هو الكلام الكلي المتكيف بكيفية
مخصوصة على ما اشير اليه في المفتاح وصرح به
في شرحه لا نفس الكيفيات من التقديم والتاخير
والتعريف والتنكير على ما هو ظاهر عبارة المفتاح
وغيره والا لما صح القول بانها احوال بما يطابق
اللفظ مقتضى الحال لانها عين مقتضى الحال
قد حققنا ذلك في الشرح واحوال الاسناد ايضا

من

من احوال اللفظ باعتبار ان التاكيد وتركه مثلا
من الاعتبارات الراجعة الى نفس الجملة وتخصيص
اللفظ بالعربي مجرد الاصطلاح لان الصناعة
انما وضعت لذلك وينحصر المقصود من المعاني
في ثمانية ابواب لانحصار الكل في الاجزاء لان الكلام
في الجزئيات احوال الاسناد الخبري واحوال المسند
اليه واحوال المسند واحوال متعلقات الفعل
والقصر والانشاء والفصل والوصل والايجاز
والاطناب والمساوات وانما انحصر فيها لان
الكلام اما خبر او انشاء لانه لا محالة يشتمل على
نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وهي
تعلق احد الشيئين بالاخر بحيث يصح السكوت
عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما كما في الانشائيات
وتفسيرها بايقاع المحكوم به على المحكوم عليه او
سلبه عنه خطا في هذا المقام لانه لا يشتمل على
النسبة في الكلام الانشائي فلا يصح التقسيم
فالكلام اما ان كان للنسبة خارج في احد الازمنة
الثلثة اي يكون بين الطرفين في الخارج نسبة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)